المستخلص

لا يخفى على القارئ الكريم أَنّ للموازنة دوراً كبيراً، ومهماً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، وبدأت الدول تُزيد من الاهتمام بها لأنها تعدّ عصب عمل الدولة وبدونها لا تستطيع المؤسسات الحكومية من العمل ، ومواصلة سير المرافق العامة بانتظام واطراد لذلك آلينا على انفسنا أن نسلط الضوء من خلال دراستنا البحثية هذه أن ندرس أهم خلل يصيب الموازنة العامة، وهو (العجز)، إذ إننا بيّنا ماهيته، وعلاقته بالموازنة، وأنواعه ومضامين أسباب، وجوده ، وآثاره التي يخلفها ليس هذا فحسب، بل اتجهنا باحثين في الآليات التي من خلالها نستطيع أن نعالج العجز، وأوضحنا دور الاستثمار في معالجة العجز في الموازنة وكذلك بحثنا الآليات التي يمكن من خلالها ترشيد الإنفاق الحكومي، وكيف يؤثر في خلق العجز في الموازنة العامة، وكانت لنا وقفة مع الورقة البيضاء التي تم تقديمها من قبل الحكومة العراقية لغرض دراسة الواقع المالي، والنقدي بصورة خاصة، والاقتصاد ككل بصورة عامة، وإِنَّ أهمَّ الآليات في معالجة العجز في الموازنة العامة تكمن في الدراسة العملية للضرائب العامة أثبتنا من خلالها أَنَّه لو تمَّ العمل بها وفق الحلول التي وضحناها في الدراسة لكانت من أهمّ الآليات في معالجة عجز الموازنة العامة، وكذلك درسنا القروض الخارجية، والداخلية دراسة عملية على وفق البيانات، والمعطيات الحقيقية في وزارة المالية الاتحادية، والبنك المركزي ووزارة التخطيط، إذ إننا أعطينا مقدار الاقتراض الخارجي ، والداخلي، وما لهذا الاقتراض من آثار جمة على المستقبل القريب، والبعيد ، ومدى تأثر الأجيال القادمة في التزامات مالية لم يكن لهم أَيّ ذنب في تسديدها، وكذلك دراستنا العملية حول الاقتراض الداخلي (حوالات الخزينة) وأوضحنا كيف ساهمت في ردم العجز في الموازنة العامة، وذهبنا بعد ذلك لدراسة الاصدار النقدي الجديد، وسلطنا الضوء عليه بدراسة عملية، فوجدنا أثره في سدّ العجز بالموازنة وكذلك أوضحنا آثاره السلبية، وما يخلفه من آثار جمة على الاقتصاد، ومن خلال عملنا في وزارة المالية الاتحادية كانت لنا نظرة ببيان آليات جديدة لمعالجة العجز في الموازنة العامة لم تُدرس سابقاً من قبل أصحاب الاختصاص بعلم التشريع المالي، والمالية العامة، فهي عملية لا وجود لها في الجانب النظري، وظهرت أثناء الممارسات العملية للسياسة المالية، والنقدية بالعراق، وقد أوضحنا في الخاتمة بعض الاستنتاجات، والمقترحات التي تنفع السلطات التشريعية، والقضائية والتنفيذية فلو تمَّ الأخذ بها لكان هنالك أثر ايجابي كبير للعراق، وأهله ، وفي ختام كلامي أشكر الله جلَّ في علاه على توفيقه في اكمال هذا الجهد الجهيد .